

«رويترز»: تراجعت أسعار الذهب أمس بفعل ضغوط من ارتفاع الدولار قبيل إعلان محضر أحدث اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي)، وانخفاض الذهب في المعاملات الفورية 0,1 في المئة إلى 1289,71 دولاراً للاوقية (الأونصة)، وتراجعت العقود الأميركية الآجلة تسليم يونيو 0,2 في المئة إلى 1289,40 دولاراً للاوقية.

الخميس 08 رمضان 1439هـ

24 مايو 2018م - العدد 3386

النهار

مال وأعمال

11

«الوطني» كان سباقاً في تبني الحلول الرقمية على صعيد البنوك في المنطقة

الفليج: المصارف الخليجية في موقع قوي مع ارتفاع تصنيفاتها

ذكر الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليج في لقاء مع مجلة ميد المتخصصة بالشؤون الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الجهات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت التعامل بشكل جيد مع تأثير انخفاض نمو الائتمان وارتفاع القروض المتعثر في السنوات الأخيرة، لاسيما عند انخفاض أسعار النفط. وأضاف أنه حتى مع انخفاض أسعار النفط، كانت أوضاع معظم البنوك المركزية في المنطقة أقوى بكثير مقارنة بما حدث خلال الأزمة المالية. عدا عن أن معظمها تدخل بشكل مباشر في مسالة الرقابة المصرفية، واتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية منذ الأزمة المالية في 2008.

وأشار الفليج إلى أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف اليوم خطط توسع طموحة برؤوس أموال كبيرة للإئناق على مشروعات البنية التحتية، ومن المرجح أن يفرض ذلك بعض الضغوط على إمدادات الدولار في المنطقة والتي لن تستطيع تأمينها إلا عبر إصدارات الدين.

وأوضح أنه رغم تحسن الأفاق المالية مازال يتعين على الحكومات الخليجية زيادة وتيرة الإصلاح الاقتصادي لتعزيز النمو وخلق فرص العمل.

وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

● كيف ستؤثر الإصلاحات الهيكلية في المنطقة على العمل المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

■ نشهد العديد من الإصلاحات الهيكلية في المنطقة، وبعض الدول الخليجية دخلت مراحل متقدمة في هذا الصدد بينما أخرى تلحقها بسرعة. وعلى الرغم من الحاجة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات، إلا أننا ننظر إليها بشكل إيجابي، خاصة وأن التنفيذ تزداد صعوبته مع ارتفاع إيرادات النفط وتحسن المراكز المالية. ومع ذلك، عادة ما تستفيد البنوك بشكل عام من أي تحسن تدريجي في الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية على اعتبار أنه يولد نشاطاً في القطاع الخاص، ويخلق بالتالي طلباً على الائتمان، ناهيك عن الأنشطة الإضافية التي يمكن للبنوك أن تولدها جزءاً هذه الإصلاحات (كالخدمات الاستشارية، والخدمات المصرفية الاستثمارية... إلخ). علاوة على ذلك، تستفيد الإصلاحات الهيكلية عموماً من قوة الاقتصادات بشكل عام، وبناء عليه ينبغي أن تزيد سلامة الميزانيات العمومية للبنوك، بحيث تحسن بصفة عامة قدرة النظم

المصرفية في المنطقة على مواصلة دعم النشاط الاقتصادي الذي أوجدته تلك الإصلاحات. إنها دورة نمو ذاتي بشرط استمرار وتيرة الإصلاحات في الاتجاه الصحيح. وهناك العديد من الإصلاحات التي تجري حالياً في المنطقة والتي من المتوقع أن تصب في صالح الأنظمة المصرفية، ليس فقط من حيث النشاط بل أيضاً في خلق فرصة أمام البنوك لمساهمات متنوعة عبر المنتجات الجديدة، وتتضمن هذه الإصلاحات الخصخصة، وإصلاحات أسواق رأس المال، وتمويل الرهن العقاري والشمول المالي.

● ما أفاق التمويل في المنطقة سواء من حيث تكلفة الدين أو السيولة؟

■ بالنظر إلى أن معظم العملات الخليجية مرتبطة بشكل عام ارتباطاً وثيقاً بالدولار الأميركي، فإنه يجعل سعر الفائدة بالعموم يتجه صعوداً. ومع ذلك، فإن أي انحراف عن اتجاه أو تواتر لتحرك سعر الفائدة من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي سيكون مرتبطاً للغاية بالسيولة الدولية في أسواقنا الإقليمية. فمعظم دول مجلس التعاون الخليجي تستهدف اليوم خطط توسع طموحة برؤوس أموال كبيرة للإئناق على مشروعات البنية التحتية. ومن المرجح أن يفرض ذلك بعض الضغوط على السيولة بالدولار في المنطقة والتي لن تستطيع تأمينها إلا عبر إصدارات الدين، خاصة وأنها شهدنا إصدارات ناجحة لدول مجلس التعاون الخليجي في الأسواق العالمية، وهناك المزيد من الطلب على مثل هذه الإصدارات ذات الجودة. وفي غضون ذلك، ستؤدي هذه الحالة أيضاً إلى استمرار الضغط على تكلفة الدين وتكلفة التمويل في المنطقة خلال المرحلة المقبلة مع زيادة المنافسة على رأس المال.

● ما تقييمك لسلامة البنوك في المنطقة بعد مضي ثلاثة أعوام على انخفاض النمو الائتماني وارتفاع القروض المتعثر؟

■ اعتقد أننا بحاجة إلى توخي الحذر عند الحديث عن المنطقة ككتلة اقتصادية واحدة. فعلى الرغم من أن معظم دول المنطقة تتأثر بشكل عام بانخفاض أسعار النفط، إلا أننا شهدنا بعض الاختلافات في تلك الدورة الأخيرة لأسباب مختلفة. لكن إذا أردنا التحدث بشكل عام، لا بد من الإشارة إلى أن الجهات التنظيمية في هذه البلدان استطاعت التعامل بشكل جيد مع تأثير انخفاض نمو الائتمان وارتفاع القروض المتعثر في السنوات الأخيرة، لاسيما عند انخفاض أسعار النفط. ففي ظل انخفاض أسعار النفط، كانت أوضاع معظم البنوك المركزية في المنطقة أقوى بكثير مقارنة بما حدث خلال الأزمة المالية. عدا عن ذلك، معظمها تدخل بشكل

مباشر في مسالة الرقابة المصرفية، واتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وعلى الصعيد العالمي، أطلقت الجهات الرقابية العديد من المبادرات الرامية في الغالب إلى تعزيز السلامة المالية للأنظمة المصرفية وزيادة قدرتها على استيعاب الصدمات النظامية. معظم هذه المبادرات تبنتها الجهات التنظيمية الخليجية، مما يضع أنظمتنا المصرفية اليوم في مركز قوي للغاية حتى في السياق العالمي. وينعكس ذلك بدرجة كبيرة في التصنيف الائتماني للبنوك الخليجية مقارنة بنظيراتها في العالم، خاصة وأن هذه التصنيفات تتميز بقوتها على الرغم من كونها مقيمة في اقتصادات أصغر نسبياً وأكثر تركيزاً. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن وجهة النظر الجمّعة عليها هي أسعار النفط مستقرة إلى إيجابية، مما يعني أن الأنظمة المصرفية في المنطقة شهدت أسوأ هبوط في الدورة، وبقيت سالمة وهو تأكيد جيد لنجاح تلك التدابير التنظيمية التي اشترت إليها.

● مع ارتفاع سعر برميل النفط إلى 75 دولاراً في مايو، هل تكون قد تجاوزنا أسوأ تباطؤ اقتصادي؟



● صلاح الفليج

■ أثنى انهيار أسعار النفط في الفترة بين عامي 2014 و 2016 على الثقة في جميع أنحاء المنطقة ودفع الحكومات إلى شد الإزمرة - بما في ذلك تخفيض الدعم والإنفاق الرأسمالي بشكل أثار على المستهلكين والشركات على حد سواء وانخفاض النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي من 5.3 في المئة في عام 2014 إلى 2.1 في المئة في عام 2016. وقد تحسنت الظروف منذ ذلك الوقت ولو تدريجياً. فارتفاع أسعار النفط أدى إلى خفض عجز الميزانية وساعد على إبطاء وتيرة ضبط الأوضاع المالية، ومن المرجح أن يشهد الإنفاق الحكومي نمواً إيجابياً هذا العام مما سيدعم الطلب المحلي. وفي الوقت ذاته، استفادت دول المنطقة أيضاً من ارتفاع النمو القوي الذي طرأ على الاقتصاد العالمي، عدا عن أن التأخير الاقتصادي للأزمة الخليجية على المنطقة كان ضئيلاً للغاية. ونتوقع أن ينمو النمو غير النفطي بنسبة 2.6 في المئة هذا العام، مقارنة بنسبة 2.3 في المئة في عام 2017.

ومع ذلك، لا زالت تلوح العديد من المخاطر السلبية أمام النمو، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط والاضطرابات المالية في ظل تشديد السياسة النقدية العالمية وتصادد التورات التجارية العالمية والتدابير الجوسياسية الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني علاوة على ذلك، على الرغم من تحسن الأفاق المالية، ينبغي على الحكومات في جميع أنحاء المنطقة زيادة مؤخرًا تقنية NFC سوار الدفع (الأولى في الشرق الأوسط). كيف ستؤثر البنوك الخليجية من التقنيات الرقمية الجديدة مثل البلوك تشين و الذكاء الاصطناعي؟

■ تعد إمكانية الوصول للخدمات والخدمة السريعة على مدار الساعة في غاية الأهمية لتلبية الطلب المتزايد من العملاء وإنجاز معاملاتهم على الفور ونيل رضاهم في جميع أنحاء العالم، ومنطقة الشرق الأوسط ليست ممتنا عن ذلك.

وسوف يساعد الذكاء الاصطناعي (AI) والتعلم الآلي في أتمتة خدمة العملاء - أي جعلها آلية. ستعمل خدمات مثل نشات بوتس (Chatbots) والمصادقة من خلال الحلول البيومترية / التعرف على الوجوه، التوقيع الرقمي باستخدام الصوت، على تقليل

الإصلاحات تزيد من قوة الاقتصادات وسلامة الميزانيات العمومية للبنوك

الحكومات معنية بزيادة وتيرة الإصلاحات لخلق فرص النمو والعمل

ننظر بإيجابية للإصلاحات التي نفذتها دول التعاون مؤخراً

منحنى التعلم عند المهاجرين التكنولوجيين (والمقصود بهم الجيل الذي ولد قبل انتشار التكنولوجيا)، وتحسين سرعة الأداء والمعاملات بالإضافة إلى راحة العملاء. ومن خلال التعرف على الصوت سيضمن إجراء معاملاتهم المصرفية عبر «التحدث». سوف تصبح أجهزة الصراف التفاعلية/ الأفرع البنكية الافتراضية/ إنترنت الأشياء/ وتقديم الخدمات الاستشارية في إدارة الثروة عن طريق الروبوت مساهماً معيارياً. بالإضافة إلى أن الخدمات التي يستخدمها العميل أينما كان بمجرد ضغط زر بفضل استخدام تحليلات البيانات الكبيرة، سوف تزداد انتشاراً. فخدمات الدفع ستصبح أسرع من خلال استخدام واجهات برمجة التطبيقات للمصادقة (على سبيل المثال: تنفيذ أعراف عميلك لأغراض مكافحة غسل الأموال) دون الحاجة إلى وجود فعلي للعميل أو المستندات. كما سيقلل من الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية أو المكتب الخلفي والتنفيذ الفوري.

● كيف يستجيب بنك الكويت الوطني إلى هذا التغيير الرقمي؟

■ لقد كان بنك الكويت الوطني في طليعة الشركات التي تبنت التكنولوجيا لتوفير خدمة متميزة للعملاء، عبر ربط جميع نقاط الاتصال باستراتيجية «الموبايل أولاً». ويتجلى ذلك من خلال حصولنا على المرتبة الأولى في العديد من المبادرات الرقمية على صعيد المنطقة.

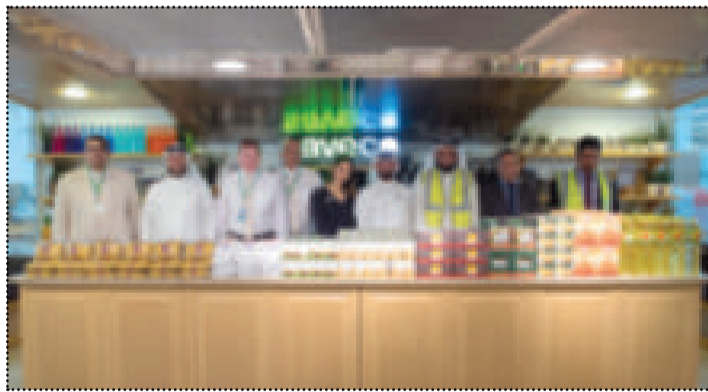
لقد كان العوامن الماضيان بمثابة مرحلة هامة للتحول الرقمي في بنك الكويت الوطني كجزء من استراتيجية «الموبايل أولاً» وحساباتك بمنزلة يدك. وطرح «الوطني» الذي يتمتع بأكثر شبكة نقاط البيع، بطاقات (Tap&Pay) في ديسمبر 2016 - في وقت قياسي مدته 3 أشهر، وأصبح لديه أكبر عدد بطاقات وشبكة نقاط بيع تدعم تكنولوجيا للمس (NFC) في الكويت. وأطلق بنك الكويت الوطني مؤخراً تقنية NFC سوار الدفع (الأولى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وملصقات الدفع (الأولى في الكويت)، بحيث يمكن بفضل استخدام سوار وملصق الدفع التخلي عن محفظة نقودك الآن. كما أطلق البنك خدمة Smart Wealth في 2017 وخدمة الوطني للذرع السريع في 2018.

انخفاض النفط والاضطرابات المالية والانحساب الأميركي

من الاتفاق النووي مع إيران مخاطر تهدد النمو

«الوطني» الأول على صعيد المنطقة في تبني العديد من المبادرات الرقمية

«الخليج» يعد «الماجلة» للأسر المحتاجة



● جانب من مشاركة «الخليج» في «الماجلة»

صناديق الطعام على المزيد من الأسر المحتاجة والتعاون مع شركاء آخرين في سبيل خدمة المجتمع. كل الشكر والتقدير لجميع شركائنا على مساهمتهم في هذه المبادرة، وننتظر وخاصة خلال شهر الخير والعتاء».

قام بنك الخليج بإعداد صناديق «الماجلة» وتوزيعها على الأسر المحتاجة في الكويت، وهي مبادرة تأتي ضمن العديد من الفعاليات والأنشطة الخيرية التي ينهئها خلال شهر رمضان المبارك، ويقدمها بالتعاون مع البنك الكويتي للطعام وسيفكو. ويشرك بنك الخليج للعام الثاني على التوالي مع البنك الكويتي للطعام، وللعام الثالث على التوالي مع «سيفكو» في هذه المبادرة. وتتضمن الصناديق المواد الغذائية الأساسية التي تغطي احتياجات أسرة كاملة لمدة أسبوع تقريباً. وقد قامت فرق تطوعية من بنك الخليج بالتعاون مع فريق عمل سيفكو بإعداد تلك الصناديق بينما يتولى البنك الكويتي للطعام توزيعها على الأسر المحتاجة في الكويت. وبهذه المناسبة، صرح أحمد الأمير، مساعد المدير العام لإدارة الاتصال الخارجي في بنك الخليج، قائلاً: «بعد

«ميسان» قدم المشورة لـ «التعمير» لبيع شركتين

بيع شركتين

فندقين في منطقتي طنجة وفاس السباحيتين تحت العلامة التجارية الشهيرة رامادا Ramada. وأضاف غانم أن عملية البيع تشكّل تحدياً جديداً في سوق الاندماج والاستحواذ في مملكة المغرب، سواء من حيث هوية المشتريين أو لجهة مكان وجود الشركات، لافتاً إلى أن المحامي سامي الشطي من فريق عمل مكتب ميسان بذل جهوداً مكثفة في اتمام هذه الصفقة.



● ميشال غانم

القانونية ان التعمير للاستثمار العقاري تملك هاتين الشركتين وتدير

قدم مكتب ميسان الاستشارات القانونية أنه قدم المشورة القانونية لشركة التعمير للاستثمار العقاري بصفتها الشريك الرئيسي في شركتي رام ثري وفندق بوليفارد المغربيين، في عملية بيع 100 في المئة من رأسمال الشركتين المذكورتين لمجموعة بن عتبية الإماراتية. وقال ميشال غانم «مستشار رئيسي» في فريق عمل مكتب ميسان للمحاماة والاستشارات

«سما الكويت العقارية» طرحت أول مشروعاتها في دبي

البنية التي تنقسم وحدتها إلى 89 وحدة سكنية. قال عرابي «حرصنا على أن تكون «بنية فلانجو» علامة مميزة في إطار البنائيات التجارية حتى تليق باسم مستثمري الكويت وبالمستوى الراقي الذي تقوم عليه مدينة دبي، وحتى تصبح جزءاً رئيساً وفعالاً في مجال المقاولات والتسويق العقاري داخل دبي التي بها منافسة قوية بهذا المجال. وأكد عرابي « أن استثمارات الشركة بهذا المشروع في دبي لها أهمية خاصة، لأن الهدف الاستثماري العمومي في المرحلة المقبلة وتوسيع دائرة الاستثمار ما بين الكويت ودبي.



● أمين عرابي

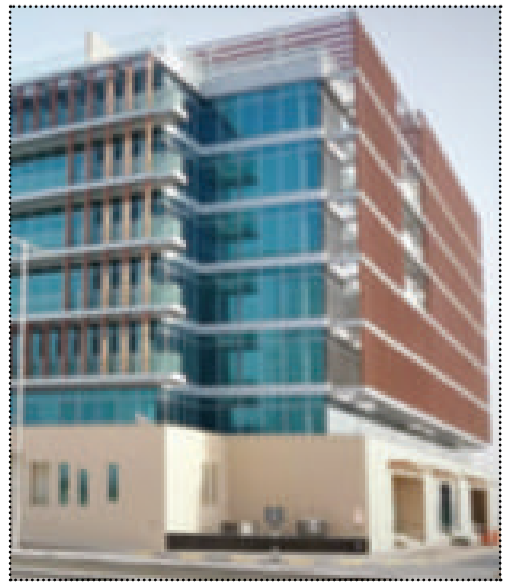
باستثمار كويتي 100 في المئة وأصبحت «بنية فلانجو» علامة مميزة نظراً للجودة العالية التي قامت بها الشركة في التنفيذ، حيث أنها تمتاز بالطراز المودرن من الخارج والداخل والجودة العالية في جميع أرجاء

قامت شركة سما الكويت العقارية بإنشاء شركة خاصة في مجال المقاولات والاستثمار العقاري، وشركة أخرى في مجال التسويق العقاري تحت إدارة أمين عرابي الذي يعمل في إدارة المحافظ العقارية في الكويت ودبي، والتي أطلقت أول مشروعاتها «بنية فلانجو» في منطقة الجميرا في دبي التي تعد علامة مميزة في منطقتي JVC دبي حسب المعايير العالمية. وعراب أمين عرابي عن فخره بنجاح أول المشروعات في مدينة دبي والتي أصبحت حقيقية على أرض الواقع بعد أن تم إنجاز المشروع بالكامل والانتهاء منه

الفضالة: «وفرة العقارية» شيدت البرج التجاري بـ «جزيرة الريم»

سكنية ، فضلا عن أن البرج سيحتوي على مزيج من التصاميم للوحدات السكنية ما بين غرفة واحدة وغرفتين وثلاث غرف بجانب مواقف سيارات متعددة الطوابق تتسع لـ 445 موقفاً ومسبح وصالة رياضية حديثة وحدائق طبيعية لضمان رفاهية السكان . أما عن مشروع البرج التجاري فواضح الفضالة أنه تم تشييده على مساحة 7147 متراً مربعاً بإجمالية مساحة تجارية تبلغ 24780 متراً مربعاً موزعة على 6 طوابق نموذجية للتاجر كمكاتب بالإضافة إلى 4 طوابق سفلية مواقف للسيارات تتسع لنحو 896 سيارة ، فضلا عن احتواء المشروع على سطح خارجي يتميز بوجود مساحات خضراء طبيعية وكذلك ساحة خارجية برؤية خلابة . وكشف الفضالة عن أن الشركة وفق الخطة قد انتهت من مشروع البرج التجاري وجار العمل على تأجيره فيما مشروع البرج السكني يتم العمل فيه على قدم وساق ليكون متاحاً للتاجر أيضاً خلال الفترة المقبلة . وأكد على أن وفرة مهتمة بأسواق الخليج التي تتميز بالاستقرار والعديد من الفرص عالية الجدوى في القطاع العقاري ، حيث تراقب وتدرس مختلف الأسواق وحاجتها لتحديد طبيعة المشروع الذي يتم الدخول فيه .

قال رئيس مجلس إدارة شركة وفرة العقارية خالد الفضالة أنه تم الإنتهاء من اعمال تشييد البرج التجاري التابع للشركة في جزيرة الريم بوطنى موضحاً ان دخول الشركة في استثمار عقاري ضخم في إمارة أبوظبي ضمن مشاريع جزيرة الريم يأتي تطبيقاً لاستراتيجية الشركة الهادفة نحو تنوع الأسواق التي تتواجد فيها بما يحقق التوازن الاستثماري في المشاريع العقارية بمختلف قطاعاتها وتماشيا مع حاجة الدولة والسوق الذي يتواجد فيه المشروع . وكشف الفضالة عن أن مشاريع «وفرة العقارية» في جزيرة الريم عبارة عن مشروعين الأول سكني والآخر تجاري، حيث تتميز الإمارة بطلب كبير ومرتفع على المشاريع ذات الجودة العالية سواء للقطاع السكني أو التجاري نتيجة الانفتاح الاقتصادي وأفاق النمو المتوقعة إضافة إلى قوة استقرار وثبات النشاط التجاري في أبوظبي . وعن تفاصيل المشاريع أفاد الفضالة بأنها تحتوي على برج سكني فاخر سيكون ابقونة وثقة معمارية عمسية وسيتم تشييده على مساحة 151 مترًا مربعًا بإجمالي مساحة تجارية 39270 مترًا مربعًا وستتكون من 34 طابقًا ويضم 283 وحدة



● البرج التجاري التابع لوفرة العقارية بجزيرة الريم أبوظبي